

رسالة الرئيس محمد أنور السادات إلي مجلس الشعب

لتأكيده بتصحيح المسار الديمقراطي

والممارسة السياسية في مصر وفقا للدستور والقانون

في ٢٤ يونيو ١٩٧٨

نص رسالة الرئيس السادات التي تليت في جلسة مجلس الشعب

السيد المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

لقد كان حجر الزاوية في ثورة الخامس عشر من مايو هو بناء مجتمع قوي متماسك ، قادر علي الوفاء بالالتزامات القومية ، والتصدي لكافة التحديات التي يواجهها الوطن في هذا المنعطف الدقيق في تاريخه الحافل ومنذ اللحظات الاولى التي حملتني فيها جماهير شعبنا العظيم شرف المسؤولية وأمانتها ، أخذت علي عاتقي الدعوة الي توفير جميع الضمانات والمتطلبات التي تكفل انطلاق شعب مصر العربي الي آفاق رحبة من الانجاز والبناء وازالة كل السلبيات التي تعترض مسيرته . وكنت في كل هذا حريصا علي تحقيق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ككل ، لان المجتمع - في النهاية - هو جماع افراد يؤمنون بقيم معينة ويدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد الذي كتب انصع الصفحات في تاريخ البشرية علي امتداده ، وقدم للعالم رصيذا هائلا من الفكر والقيم السامية والمثل العليا والانجازات الرائعة

ومن هنا كان اصراري علي وضع الضمانات والضوابط التي تجعل قلوبنا مطمئنة الي حاضر مصر ومستقبلها ، ونفوسنا واثقة من ان الاجيال المتتابة من ابنائنا سوف

تواصل حمل الرسالة في ظروف مواتية للعمل الوطني السليم وكان طبيعيا ان نتجه الي تحقيق تلك الغاية القومية عن طريق أمرين ، اولهما ترسيخ القيم المصرية الاصلية وتنقيتها من الشوائب التي علفت بها نتيجة تراكمات طويلة متعددة ، والثاني ارساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الافراد - وقد حصلوا علي حقوقهم وفرصهم كاملة - من التحرك كمجتمع رشيد يؤثر المصلحة العامة ويبتعد عن الانانية والذاتية ، يركز علي البناء ، وينأى عن الهدم ، يعمق الحب والمودة ويستأصل الحقد والكراهية يتمسك بكل ما هو ايجابي ويزيل كل ما هو سلبي يحقق التضامن والتكافل ، ويمنع الاستغلال والفرقة . يتعامل مع الواقع المعاصر من منطلق علمي ، يدعم فيه التزواج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التي هي جوهر الوجود المصري ذاته بحيث تبني مصر الحديثة علي أساس اللحاق بركب التطور العلمي الهائل الذي تم احرازه في ربع القرن الاخير وتصبح قادرة علي الانطلاق الي الافاق اللانهائية في المستقبل ، كل هذا دون ان تفقد اصالتها او تتخلي عن جذورها وهذا هو المعني الذي عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والايمان

ومن الحقائق الثابتة التي اعتر بها وافخر بها ان جماهير شعبنا الواعي قد تجاوزت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن ان يتحقق الا من شعب بهذه العراقة والاصالة يستند الي جذور تضرب في اعماق التاريخ الانساني ومضت الجماهير تحقق المكاسب علي طريق الحرية والديمقراطية السليمة فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتحمل المسؤولية واصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الارادة الشعبية وارسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعي والسياسي ، بحيث يستطيع كل عضو صالح في الجماعة ان يعرف موقعه ويفي بالتزاماته . كذلك استطاع شعبنا ان يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردي والجماعي المتاح والمطلوب في مجتمع ديمقراطي حر ،

وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التي تنال من خلال المسيرة الشعبية وتضع العراقيل امام عجلة التقدم

وكنا - والشعب معنا - حريصين علي الحفاظ علي التجربة وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم دون اي مساس بما اعتبرناه جميعا أسس مجتمع جديد وهي الاشتراكية والديمقراطية ، والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية

وتذكرون انني قلت اكثر من مرة ان العيوب التي قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا إلا إصراراً علي المضي في الطريق وتصميماً علي تحقيق هذا الهدف القومي الاسمي فقلت بالحرف الواحد (لمشاكل الاشتراكية مزيد من الاشتراكية .. ومشاكل الديمقراطية .. مزيد من الديمقراطية) ومضي الشعب في مسيرته يعمق مفهوم الديمقراطية ويصححه ، واخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منار للحرية والديموقراطية الحقيقية البعيدة عن الزيف والاتجار بالشعارات غير ان فئة قليلة قد خرجت علي هذا الاجماع الشعبي الجارف وحاولت ان تتخر في بناء الوطن تحقيقاً لمكاسب ذاتية رخيصة علي حساب الجماهير الكادحة صاحبة المصلحة الحقيقية في كل خطوة يخطوها الوطن الي الامام وحاولت هذه الفئة المضللة ان تتسلل الي مكاسب الشعب فتختلسها وان تنقض علي انجازاته فتهدمها ، وتهوي علي التجربة الديمقراطية فتجهضها وكانت النقطة التي التقت حولها هذه الفئة هي الحقد علي نجاح التجربة والرغبة في الارتداد بالوطن الي ايام عجاف كانت الديمقراطية فيها في محنة والقانون في غيبة والعدالة بعيدة عن الاذهان والاقطاع سائداً والشعب معانيا ومقاسيا

واذا حاولت هذه الزمرة الانقضاض علي مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلها هشاً تذروه الرياح ، فقد كان طبيعياً ان تركز هجمتها الباغية علي القيم التي تعصمنا من كل سوء وعلي الممارسة التي نريد ان نجعلها علامة مضيئة علي الطريق وحين تلاقت

المصالح العفنة لم يعد هناك وازع يحول دون اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعي اليسار في مؤامرة واحدة علي التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التي يقوم عليها وحماية للتجربة الديمقراطية ومنعا من تشويه معالمها وصورتها ووضعها للحد بين الديمقراطية والعدمية وبين الرأي والتأمر وبين النقد الهادف واطلاق السموم التي تهدف الي تشكيك الشعب في كل ما انجزه وزرع اليأس في نفوس ابنائه كان لزاما - والحال هذه - الا نتردد في سلوك الطريق الذي يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير وزاد من جسامه الوضع ان هذا التخريب في بنيان مصر كان يحدث في فترة هي من اخرج الفترات في تاريخنا فبعد ان خرجنا منتصرين من معركة العبور واسترجعنا كرامة مصر والامة العربية واجهنا - بنفس العزيمة والتصميم - معركة السلام التي لا تقل ضراوة واهمية عن المعركة العسكرية والواقع انهما وجهان لعملة واحدة فهما - معا - يهدفان الي تحرير الارض واستخلاص الحق ، ومن التقريط في حق مصر وشعبها الا نوفر لها الاستقرار والامان في وقت نخوض فيه هذه المعارك الضارية وانطلاقا من احساسنا بأن التجربة تتعرض لخطر داهم اذا استمرت تزرع تحت وطأة هذه الحملة من اقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترايبها في وجدانها وفكرها ومصالحها فقد حرصت علي ان يتم هذا العمل التصحيحي لمسار ثورة ١٥ مايو علي اساسين

اولا : ان يتحقق في ظل سيادة القانون وبما ينسجم تماما معه في نصه وروحه ، وحيث ان الدستور - وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة - هو ابو القوانين ومرجعها الاساسي ، فكان من المتعين ان تسير عملية التصحيح في اطار الدستور
السليم

ثانيا : ان تشترك القاعدة العريضة لشعبنا في هذا العمل ، لان الشعب هو الهدف والامل، ثم انه هو القادر علي صياغة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين

واعمالا لهذين المبدئين طرحت علي الشعب تصورا للاسلوب الامثل للتصدي لهذا التخريب بما يردعه ويبطل مفعوله دون مساس بالحرية والديمقراطية اللتين اعتبرهما حقا طبيعيا لا رجوع عنه ولا مساومة فيه

وتطبيقا للمادة ١٥٢ من الدستور رأيت طرح الموضوع علي الجماهير في استفتاء عام يدور حول مباديء ستة نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ بدعوة الناخبين الي الاستفتاء علي مباديء حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (مرفق أ) وفي يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت الارادة الشعبية بأبهي صورها اذ بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٨٥,٤ % من مجموع الاشخاص المقيدون بجدول الانتخاب وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقا لبيان وزارة الداخلية الصادر في هذا الشأن (مرفق ب) ان المواطنين الذين مارسوا حقهم بلغ عددهم ٩,٣٨٥,٠٢٤ ناخبا قالت نسبة ٩٨,٢٩ % منهم (نعم) مع الشرعية والديمقراطية والحرية و ضد التخريب والعبث بأقدار الشعب ان كل هذا يعتبر انجازا جديدا يضيفه الشعب بحسه التاريخي العميق الي سجل انجازاته علي طريق الحرية والتطوير الديمقراطي ،لان اعظم سياج للديمقراطية والحرية هو تنقية جوها من الشوائب التي تسيء اليها وتشوه صورتها بما يجعلها قرينة للفوضى ، وقناعا للتخريب في قدرات الشعب ، وباباً للانقراض علي قيمه التي حافظت علي بقائه صلبا متماسكا عبر القرون وللحقيقة والتاريخ رأيت ان اضع هذه الحقائق ووثائقها امام المؤسسات الدستورية بالدولة

والله يحمي وطننا الغالي ويرعي مسيرته المجيدة